



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

EISSN: 1813-1813



Analysis and measurement of Basel 3 controls and their impact on the growth of bank deposits

Researcher: Fatima Mohammed Saleh
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Prof. Dr. Jamal Hadash Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University

Jamal55@tu.edu.iq

Abstract

The aim of the research is to shed light on the analysis and measurement of Basel III controls, which have a role in influencing the volume of deposits for the surveyed banks, as well as diagnosing and knowing what factors affect the application of Basel III controls. The problem of the study started from the main question of the study, which is "Do the requirements of the Basel III Committee affect bank deposits? The study was also based on two main hypotheses. As the research adopted the descriptive-analytical approach to determine the indicators that should be included in the study, and represented the research community in the Iraqi banking sector so that the number of banks would be a sample for the study which is (10) banks, and the study used the analytical method to analyze data to reach the results

The study reached a number of conclusions and recommendations, the most important of which was the significant effect of the Basel III Committee's controls on the deposit coverage rate. In light of these results, the study recommended several recommendations, the most important of which is the formation of internal committees in the general administration of banks that specialize in the recommendations of the Basel Committee.

Keywords: Basel III controls, deposit growth, bank deposits.

تحليل وقياس ضوابط بازل 3 وأثرها على نمو الودائع المصرفية

أ.م.د جمال هداش محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحثة: فاطمة محمد صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل وقياس ضوابط لجنة بازل 3 والتي لها دور في التأثير على حجم الودائع للمصارف المبحوثة، وكذلك تشخيص ومعرفة ماهي العوامل التي تؤثر على تطبيق ضوابط بازل 3، وقد انطلقت مشكلة الدراسة من السؤال الرئيسي للدراسة والذي

مفاده "هل تؤثر متطلبات لجنة بازل 3 على الودائع المصرفية؟ كما واستندت الدراسة على فرضيتين رئيسيتين، إذ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد المؤشرات التي يجب أن يشتمل عليها الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي لتكون عينة الدراسة (10) مصارف، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات للوصول إلى النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات توصيات عدة، كان أهمها هناك أثر معنوي لضوابط لجنة بازل 3 في معدل تغطية الودائع. وعلى ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة توصيات عدة، أهمها تشكيل لجان داخلية في الإدارة العامة للمصارف تختص بتوصيات لجنة بازل. **الكلمات المفتاحية:** ضوابط بازل 3، نمو الودائع، الودائع المصرفية.

مقدمة

نتيجة التحولات السريعة التي شهدتها العالم في القرن الحادي والعشرين والتي ألفت بضلالها على ميادين الأعمال بشكل عام مما أثر على البيئة المالية والعمل على إطار تنظيمي عالمي طوعي بشأن كفاية رأس المال المصرفي واختبار الضغط ومخاطر سيولة السوق، الأمر الذي انعكس على الإدارة المالية وذلك من خلال تحقيق الربحية، فقد شهدت المصارف منافسة شديدة وازمات مالية ومصرفية عديدة هزت النظم المالية، لذلك توجب على تلك المصارف التحوط بشكل أكبر من الأزمات المستقبلية، وبهدف تعزيز متطلبات رأس المال المصرفي من خلال زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وحيازات الموجودات السائلة عالية الجودة، مما تطلب الدراسة بشكل أكبر على تنظيم عمل المصارف والرقابة عليها وهذا ما شرع العمل بضوابط لجنة بازل التي تمثل نقطة هامة في تحقيق الرقابة على العمل المصرفي خاصة في الحفاظ على نسبة معينة من الودائع، فالمصارف التي تتبع الضوابط وتكون حذرة بشكل كبير قد تحقق استدامة مالية في أنشطتها إذ أن من أهم المؤشرات التي سنتطرق إليها في بحثنا هي: نمو الودائع ومقاييس بازل 3، فقد تم تقسيم البحث إلى: هيكليّة البحث المتمثلة بمنهجية البحث، والمبحث الأول ليشكل الإطار النظري للبحث، والمبحث الثاني ليركز على الإطار العملي للبحث، ليختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: نتيجة التنافس الحاد الذي تشهده المصارف مما دفع بعضها إلى الاندماج أو الانسحاب والذي بدوره ينعكس على أدائها في السوق، مما دفع المصارف بالمضي أكثر نحو استخدام معايير وضوابط تمكنها من تحقيق الديمومة في العمل والنشاط.

وإن تلك المتطلبات كانت بمثابة إرشاد ودلالات تنظم آلية العمل المصرفي نحو تحقيق الرقابة الكفوءة على الأداء، وهو ما أثار السؤال الرئيسي للدراسة والذي مفاده "هل تؤثر متطلبات لجنة بازل 3 على الودائع المصرفية؟ ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية كما يأتي:

1. هل تمثل متطلبات لجنة بازل 3 أداة الرقابة المصرفية؟

2. ماهي طبيعة العلاقة والأثر بين ضوابط بازل 3 وبين الودائع؟

ثانياً. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في معرفة الكيفية التي من خلالها يتم تقييم الرقابة وفق متطلبات لجنة بازل 3 والتي تحقق الاستدامة المالية للمصارف قيد الدراسة، وتبرز أهمية الدراسة في جانبين وعلى النحو الآتي:

1. الأهمية على المستوى المعرفي: وتتمثل الأهمية المعرفية للدراسة بما يأتي: تحديد مفهوم دقيق لضوابط لجنة بازل 3 والودائع المصرفية، مما يسمح للمصارف في فهم تلك الضوابط بالشكل الذي يحقق المحافظة على أموال المودعين وتسليمهم ودائعهم في الوقت المناسب.
2. الأهمية على المستوى التطبيقي: وتتجلى أهمية الدراسة الميدانية من خلال الآتي:
 - أ. لفت انتباه الإدارة العليا في المصارف المدروسة من خلال تقديم الأسس العلمية السليمة التي يمكن أن تستفيد منها المصارف مجتمع الدراسة في قياس ضوابط لجنة بازل 3.
 - ب. يأمل الباحثين أن يقدموا مجموعة من الحلول عن طريق النتائج المستخرجة التي من المتوقع الوصول إليها، وأن تساعد المصارف عينة الدراسة في الأخذ بنظر الاعتبار التحوط من الأزمات المستقبلية.

ثالثاً. أهداف الدراسة: يمكن إجمال الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها بالآتي:

1. تسليط الضوء على تقييم الودائع المصرفية حسب ضوابط لجنة بازل 3 والتي لها دور في تحقيق الاستدامة المالية للمصارف المدروسة.
 2. تشخيص ومعرفة ماهي العوامل التي تؤثر تطبيق ضوابط بازل 3.
 3. التعرف على طبيعة العلاقة والأثر لضوابط لجنة بازل 3 على تحقيق نمو الودائع للمصارف قيد الدراسة.
 4. تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تعمل على تطوير القطاع المصرفي العراقي.
- رابعاً. متغيرات البحث:** إذ يتمثل المتغير الرئيس الأول لنموذج الدراسة الفرضي ضوابط لجنة بازل 3 (متغير مستقل)، أما المتغير التابع متمثل ب (نمو الودائع).
- خامساً. فرضية الدراسة:** ركز الدراسة على فرضية مفادها يمكن تتباين مؤشرات بازل 3 والودائع المصرفية في المصارف العراقية المبحوثة
- سادساً. منهج البحث:** سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي إذ سيتم استخدام التحليل المالي لتقييم الرقابة المصرفية المستندة الى ضوابط بازل 3 والية تنفيذها بهدف خلق الودائع ونموها

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

اولاً. معيار بازل 3: إطار تنظيمي عالمي طوعي بشأن كفاية رأس المال المصرفي واختبار الضغط ومخاطر سيولة السوق، فقد تعرف لجنة بازل 3 بأنها: القدرة العالية على امتصاص الصدمات الحقيقية التي يتعرض لها النظام المالي (أبو كمال، 2007: 43). فبالرغم من تعزيز اتفاقية بازل 1 بالقواعد الجديدة التي أطلقتها بازل 2، إلا أنها لم تكن كافية للحد من المخاطر المتعلقة بالنشاط المالي للقطاع المصرفي، نتيجة للزيادة في العمليات المالية، والتي تسببت في خسائر مالية شديدة. الأزمات التي تصيب الاقتصاد العالمي تقريباً، لذلك كان من الضروري تعزيز بازل 2 مع بازل 3. المطلب الأول: قرارات لجنة بازل 3 من قادة مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول، عاصمة كوريا الجنوبية، في 12 نوفمبر 2010، تلزم قواعد اتفاقية "بازل 3" البنوك بتحسين نفسها بشكل جيد ضد الأزمات المالية المستقبلية، والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي قد تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل من البنك المركزي أو الحكومة. والإصلاحات المقترحة بموجب بازل 3 تهدف إلى زيادة متطلبات رأس المال وتحسين جودة رأس المال للقطاع المصرفي بحيث يمكنه الصمود وما إلى ذلك للحد الأقصى ممكن، أخرى خلال فترات التقلبات

الاقتصادية الدورية، إذ يبدو الانتقال إلى نظام بازل الجديد عملياً لأنه سيسمح للبنوك بزيادة رأس مالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ إن اعتماد المعايير المقترحة سيتطلب من البنوك الحفاظ على نسب عالية. يتم حساب كفاية رأس المال حسب بازل 3 من خلال المعادلة الآتية، (رشم ودغيم، 2017: 141).

$$\text{كفاية رأس المال حسب بازل 3} = \frac{\text{اجمالي رأس المال}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطرة}} \times 100 > 8$$

ثانياً. الأهداف الرئيسية لبازل 3: إن الهدف الرئيسي للجنة بازل هو تضبيب المصارف لغرض تعزيز القطاع المصرفي وجودة الرقابة المصرفية وتسعى اللجنة إلى تحسين استقرار الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم - وإعداد قواعد الرقابة المصرفية على قدم من المساواة بين البلدان المختلفة، بعكس القطاعات الأخرى، المصارف تخضع لتضبيب واشراف واسع النطاق نظراً للدور الهام الذي تلعبه في أداء القطاع المالي وكذلك في اقتصادات البلدان. كما أن هناك أهداف أخرى للجنة بازل منها: (مريم، 2017: 144).

1. وضع حد أدنى لكفاية رأس المال لدى المصارف والمؤسسات المالية.
2. تسهيل عمليات تبادل المعلومات والتقارير المالية التي تساعد على تفعيل الرقابة والاشراف على العمليات المصرفية والمالية.
3. إزالة الفوارق وتحقيق العدالة التنافسية بين المصارف.
4. العمل على تحقيق الاستقرار المالي من خلال العمل على تقليل حجم المديونية الخارجية.
5. الرقابة الشاملة على كافة التعاملات المالية والتعاملات المصرفية وفق التغيرات العالمية وحركة رؤوس الموال.
6. تقليل مخاطر السيولة ومخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان.
7. المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وبالأخص بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع المصارف الدولية في منح ديون منفردة لها واضطرارها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها.
8. إزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال البنكي والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، فضلاً عن مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.
9. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وذلك لضمان سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المقلقة وبالتالي تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمععة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج.
10. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط المصرفي

ثالثاً. المبادئ الأساسية لبازل 3: المبادئ الأساسية هي إطار الحد الأدنى من المعايير للممارسات السليمة قابلة للتطبيق عالمياً. اصدرت اللجنة المبادئ الأساسية كمساهمة منها في تعزيز النظام المالي العالمي، تعتقد اللجنة أن تنفيذ المبادئ الأساسية من قبل جميع البلدان خطوة مهمة لتحسين

الاستقرار المالي محلياً ودولياً، ويوفر أساساً جيداً لمزيد من تطوير أنظمة الإشراف، وأقرت الغالبية العظمى من الدول المبادئ الأساسية ونفذتها. 40- تحدد المبادئ الأساسية المنقحة 29 مبدأً لازمة لكي يكون نظام الإشراف فعالاً، يتم تصنيف هذه المبادئ على نطاق واسع إلى مجموعتين: المجموعة الأولى (المبادئ من 1 إلى 13) تركز على سلطات ومسؤوليات ووظائف المشرفين، بينما تركز المجموعة الثانية (المبادئ من 14 إلى 29) على اللوائح والمتطلبات الاحترازية للبنوك. تم تقسيم المبدأ 1 الأصلي إلى ثلاثة مبادئ منفصلة، في حين تمت إضافة مبادئ جديدة تتعلق بحوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية. وهذا يفسر الزيادة من 25 إلى 29 مبدأً.

(Bank for International Settlements 2012)

1. المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: نظام فعال للرقابة المصرفية لديه مسؤوليات وأهداف واضحة لكل سلطة معنية بالإشراف على البنوك والمجموعات المصرفية. فضلاً عن الاستقلالية والمساءلة وتوفير الموارد والحماية القانونية للمشرفين بما يضمن التعاون كما توفر القوانين أو اللوائح أو الترتيبات التي تعكس الغاية الأساس إلى حماية المعلومات السرية.
2. الأنشطة المسموح بها: الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للإشراف عن طريق معايير الترخيص إذ تتمتع سلطة الترخيص بصلاحيات وضع المعايير ورفض طلبات المؤسسات التي لا تستوفي المعايير.
3. نقل الملكية المهمة: للمشرف سلطة مراجعة ورفض وفرض شروط احترازية على أي مقترحات لنقل الملكية الهامة أو الحصص المسيطرة المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر في البنوك القائمة إلى أطراف أخرى. فضلاً عن عمليات الاستحواذ الرئيسة التي تمنح المشرف سلطة الموافقة أو الرفض (أو التوصية للسلطة المسؤولة بالموافقة أو الرفض).
4. النهج الإشرافي: يتطلب نظام فعال للرقابة المصرفية من المشرف أن يطور ويحافظ على تقييم استشرافي لملف المخاطر للبنوك الفردية والمجموعات المصرفية من خلال تقنيات وأدوات الإشراف إذ يستخدم المشرف مجموعة مناسبة من الأساليب والأدوات لتنفيذ النهج الإشرافي. وإعداد التقارير الإشرافية، إذ يقوم المشرف بجمع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية والعائدات الإحصائية من البنوك على أساس فردي وموحد وتقديمها للسلطات التصحيحية والعقابية للمشرفين.
5. العلاقات بين المنزل والمضيف: يقوم المشرفون الرئيسيون والمضيفون للمجموعات المصرفية عبر الحدود بتبادل المعلومات والتعاون من أجل الإشراف الفعال على كيانات المجموعة والمجموعة، والتعامل الفعال مع حالات الأزمات.
6. كفاية رأس المال: يضع المشرف متطلبات حكيمة ومناسبة لكفاية رأس المال للبنوك تعكس المخاطر التي يتحملها ويعرضها البنك في سياق الأسواق وظروف الاقتصاد الكلي التي يعمل فيها. يحدد المشرف مكونات رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار قدرتها على امتصاص الخسائر.
7. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: من أجل منع التجاوزات الناشئة في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ولمعالجة مخاطر تضارب المصالح.
8. السيطرة على المخاطر بأنواعها منها مخاطر الدولة والتحويل ومخاطر السوق مخاطر أسعار الفائدة في دفتر الأعمال المصرفية فضلاً عن مخاطر السيولة يضع المشرف متطلبات سيولة حكيمة ومناسبة (والتي يمكن أن تشمل إما متطلبات كمية أو نوعية أو كليهما) للبنوك التي تعكس احتياجات

السيولة للبنك. يقرر المشرف أن البنوك لديها استراتيجية تمكن من الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة والامتثال لمتطلبات السيولة.

9. مخاطر التشغيل: يقرر المشرف أن البنوك لديها إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية يأخذ في الاعتبار مدى تقبلها للمخاطر، وبيان المخاطر وظروف السوق والاقتصاد الكلي من خلال تفعيل الرقابة الداخلية والتدقيق يقرر المشرف أن البنوك لديها أطر عمل رقابة داخلية مناسبة لإنشاء والحفاظ على بيئة تشغيل خاضعة للرقابة بشكل صحيح لتسيير أعمالها مع مراعاة المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي

10. التقارير المالية والتدقيق الخارجي: يقرر المشرف أن البنوك والمجموعات المصرفية تحتفظ بسجلات كافية وموثوقة، وتقوم بإعداد البيانات المالية وفقاً للسياسات والممارسات المحاسبية المقبولة على نطاق واسع دولياً وتنشر سنوياً المعلومات التي تعكس بشكل عادل وضعها المالي والأداء وتحمل رأي مراجع حسابات خارجي مستقل. يحدد المشرف أيضاً أن البنوك والشركات الأم للمجموعات المصرفية لديها حوكمة ورقابة كافية لوظيفة المراجعة الخارجية بهدف الإفصاح والشفافية

رابعاً. الودائع المصرفية: يعكس الهيكل المالي للمصارف والمؤسسات المالية طريقتها في توفير مصادر مختلفة لأموالها وبصورة عامة فإن مصادر الأموال تشمل (المدخرات والأسهم والائتمان الخارجي ورأس المال المؤسسي) يمكن من خلالها جمع أموالها داخلياً وخارجياً من أجل تجنب الوقوع تحت وطئه المديونية ولكي تكون هذه المصارف والمؤسسات المالية مستدامة في المستقبل، تحتاج إلى تمويل أنفسها داخلياً من مدخرات الأعضاء، وتعبئة الأسهم، والاحتفاظ بالأرباح وفي ضوء ذلك فإن الودائع المصرفية تعد إحدى مصادر التمويل الداخل للمصارف ولقد عرف قانون المصارف العراقي الوديعة بأنها (مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتاً في سجل أم لا للشخص المستلم المبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة أما عند الطلب أو في وقت أو ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما (قانون المصارف العراقي، 2004) كما عرفت الودائع على أنها كل شيء يضعه الأفراد أو الهيئات في المصارف بشكل مؤقت، قصير أو طويل الأجل، للحفظ أو التوظيف، غالباً ما تتجسد هذه الودائع في شكل أموال قانونية بالرغم من أنها يمكن أن تتخذ أشكالاً أخرى في بعض الأحيان (تسابت، وقنوني، 2019: 99).

ومن الناحية الاقتصادية تعد الودائع المصرفية مهمة لأنها الوسيلة الرئيسية للادخار، وبذلك فهي تعد ركيزة أساسية لضمان التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي كما أنها وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية ذلك لأن الودائع تمثل استقطاع جزء من الدخل المتاح الحالي مما يعمل على تقليل الضغوط التضخمية التي تصاحب بقاء الأموال لدى العملاء (الربيعي، 2010: 22) تنقسم الودائع المصرفية بصورة عامة إلى (الودائع تحت الطلب) وتعني الوديعة التي يتلقاها المصرف والتي يمكن سحبها عند الطلب و(الودائع الادخارية) وهي شكل من أشكال الإيداع تحت الطلب المقصود به تشجيع الناس على ادخار المال وجمع مدخراتهم و(الحساب الجاري) وهو أحد أشكال الإيداع تحت الطلب يسمح بموجبه للمودع بالسحب مرات عدة حسب الرصيد في الحساب أو حتى مبلغ معين متفق عليه و(الوديعة لأجله) تعني الوديعة التي يتلقاها المصرف لفترة محددة قابلة للسحب فقط بعد انتهاء الفترة المحددة وتشمل ودائع مثل شهادة الودائع الثابتة/شهادة الدخل الشهري/شهادة الدخل ربع السنوية الدخل المتكرر/إعادة

الاستثمار/التحصيل 24/ الودائع قصيرة الأجل وتمثل النسبة الأكبر من الموارد المالية للمصارف والمؤسسات المالية من الايداعات الثابتة التي يتقدم بها الأفراد والهيئة المختلفة وتكون على شكل ودائع آجلة وهذا النوع من الودائع يعطي المصارف الحرية في اقراضها أو استثمارها وجني قدر أكبر من الأرباح عن طريقها (اللامي، 2016: 367).

تعد الودائع من المؤشرات الهامة في مصادر القدرة المالية للمصارف، إذ تتيح له التنوع بقوة وفعالية في عملية التطوير من خلال تلبية متطلبات التمويل للعملاء بشكل مناسب ومستمر وتسعى وحدات الجهاز المصرفي بشكل جماعي إلى جذب أكبر قدر من الودائع باستخدام عدد من الودائع إذ أن هناك عدد كبير من الأدوات والعناصر التي تجذب المدخرين، وربما يكون سعر الفائدة أو العائد على الودائع أحد أهم هذه الأدوات. (مصطفى، 2002: 10) تتعرض المصارف إلى أنواع مختلفة من المخاطر عندما تقدم قروض لمختلف القطاعات لذلك فمن الضروري أن يكون لدى المصارف رأس مال كافٍ لتغطية الخسائر في حال حدوثها فمن خلال الودائع المصرفية يمكن للمصارف ضمان توفر رأس مال كافٍ بقصد الحفاظ على توازنها وإدارتها وبذلك يمكنها حماية مودعيها من الاحتمالات غير المتوقعة وتشجيع استقرار وكفاءة الأنظمة المالية، وضمان قدر معقول من الأموال بحوزة المصارف لتنمية أعمالها واستمرارها (Saba et al., 2018: 12) كما أن الودائع المصرفية تضمن توفر رأس مال كافٍ للمصارف وبكلفة منخفضة قياساً بالمصادر الأخرى وتحميها من المديونية المفرطة والحفاظ أصولها الأكثر أهمية وبذلك تعد الودائع المصرفية مصدر تمويل آمن ومستقر يضمن للمصارف تحقيق استدامتها المالية (Duguma, 2018: 18).

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث

أولاً. تحليل ضوابط لجنة بازل 3 للمصارف المبحوثة:

1. **كفاية رأس المال:** كفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى كما هو مطلوب من قبل أي جهة تنظيم مالية، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك كنسبة كفاية رأس المال للملكية كنسبة مئوية من الأصول المرجحة للمخاطر، ويتم وضع هذه المتطلبات موضع التنفيذ للتأكد من أن هذه المؤسسات لا تتحمل نفوذاً مفرطاً وتصبح معسرة. تتحكم متطلبات رأس المال في نسبة حقوق الملكية إلى الديون المسجلة على جانب الخصوم وحقوق الملكية في الميزانية العمومية للشركة. لا ينبغي الخلط بينها وبين متطلبات الاحتياطي، التي تحكم جانب الأصول في الميزانية العمومية للبنك - وخاصة نسبة أصوله التي يجب أن يحتفظ بها نقدًا أو الأصول شديدة السيولة. رأس المال هو مصدر الأموال وليس استخدام الأموال. كما موضح في الجدول (1).

الجدول (1): كفاية رأس المال

ت	المصرف	كفاية رأس المال						الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019			
1	مصرف بغداد	59%	58%	64%	86%	103%	127%	64%	0.265	127%	58%
2	مصرف الشمال	35%	58%	66%	58%	69%	60%	65%	0.113	69%	35%
3	مصرف الشرق الأوسط	74%	109%	104%	113%	127%	110%	100%	0.164	127%	74%
4	مصرف الائتمان العراقي	314%	286%	302%	374%	399%	370%	374%	0.438	399%	286%

ت	المصرف	كفاية رأس المال									الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
		2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013						
5	مصرف الاستثمار العراقي	63%	93%	149%	130%	139%	122%	102%	114%	0.299	149%	63%		
6	مصرف الاتحاد العراقي	32%	39%	31%	34%	34%	40%	103%	45%	0.259	103%	31%		
7	مصرف اشور الدولي	140%	194%	52%	116%	276%	271%	30%	154%	0.980	276%	30%		
8	المصرف الوطني الاسلامي	24%	28%	26%	34%	20%	41%	104%	40%	0.292	104%	20%		
9	المصرف التجاري العراقي	111%	116%	103%	105%	82%	58%	96%	96%	0.200	116%	58%		
10	المصرف الاهلي العراقي	36%	41%	44%	29%	34%	28%	32%	35%	0.060	44%	28%		

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 نلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول (1) أن أعلى قيمة لكفاية رأس المال من بين جميع الشركات المدروسة كان لدى مصرف الائتمان العراقي إذ بلغ الوسط الحسابي (346%) وبانحراف معياري قدره (0.438) وسُجلت أعلى قيمة له (399%) في حين كانت أدنى قيمة لها (286%) مما يدل على كفاءة الإدارة في مصرف آشور الدولي، في حين كان أقل نسبة لكفاية رأس المال لدى المصرف الأهلي العراقي بوسط حسابي بلغ (35%) وبانحراف معياري (0.060) وكانت أعلى قيمة لها (44%) وأدنى قيمة (28%).

كما نلاحظ أيضاً من نتائج الجدول (1) أن كفاية رأس المال بالنسبة للشركات على مستوى السنين، فقد سجل مصرف الائتمان العراقي أعلى قيمة في جميع سنوات الدراسة، فيما سجل المصرف الوطني العراقي أدنى قيمة في معظم سنوات البحث، عدا المصرف الاهلي العراقي للسنوات 2016 و2018.

2. السيولة: ويمكن قياس السيولة من خلال المعادلات الاتية:

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{\text{الموجودات المتداولة الى}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \frac{\text{النقدية الى اجمالي}}{\text{الموجودات}}$$

الجدول (2): الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة والنقدية الى اجمالي الموجودات

المصرف	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
مصرف بغداد	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.159	1.153	1.166	1.154	1.151	1.146	1.185	116%	0.013	118%	115%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.575	0.543	0.513	0.451	0.463	0.550	0.478	51%	0.047	57%	45%
مصرف الشمال	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.176	1.218	1.488	1.411	1.310	1.156	1.264	129%	0.123	149%	116%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.541	0.548	0.267	1.386	0.104	0.998	0.572	63%	0.435	139%	10%
مصرف الشرق الأوسط	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.200	1.567	1.456	1.437	1.571	1.635	1.272	145%	0.162	164%	120%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.001	0.001	0.000	0.000	0.533	0.582	0.552	24%	0.297	58%	0%
مصرف الائتمان العراقي	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.478	1.858	1.944	1.702	1.742	1.723	1.704	174%	0.145	194%	148%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.326	0.323	0.825	1.147	0.244	0.686	0.745	61%	0.330	115%	24%
مصرف الاستثمار العراقي	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.512	1.969	1.908	1.667	1.887	1.729	1.947	180%	0.171	197%	151%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.445	0.636	0.691	0.738	0.673	0.001	0.001	45%	0.324	74%	0%
مصرف الاتحاد العراقي	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.710	1.583	1.643	1.634	1.619	1.512	1.540	161%	0.067	171%	151%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.000	0.000	0.000	0.167	1.000	1.000	0.705	41%	0.474	100%	0%
مصرف اشور الدولي	الموجودات م. الى المطلوبات م.	2.654	2.478	2.327	2.251	2.184	2.690	2.071	238%	0.236	269%	207%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.001	0.689	0.048	0.719	0.883	0.914	0.808	58%	0.388	91%	0%
المصرف الوطني الاسلامي	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.825	2.007	0.530	1.087	1.016	0.818	0.085	105%	0.680	201%	8%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.002	0.001	0%	0.000	0%	0%
المصرف التجاري العراقي	الموجودات م. الى المطلوبات م.	2.410	2.716	2.942	2.075	2.299	2.225	2.382	244%	0.298	294%	208%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.001	0.000	0.000	0.243	1.815	0.327	0.804	46%	0.665	181%	0%
المصرف الاهلي العراقي	الموجودات م. الى المطلوبات م.	1.428	1.705	1.864	1.621	1.676	1.705	1.616	166%	0.131	186%	143%
	النقدية الى اجمالي الموجودات	0.001	0.001	0.001	0.533	0.614	0.391	0.474	29%	0.277	61%	0%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

نلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول (2) أن أعلى قيمة للموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة كذلك النقدية الى اجمالي الموجودات من بين جميع الشركات المدروسة كان لدى المصرف التجاري العراقي حيث بلغ الوسط الحسابي (244%) وبانحراف معياري قدره (0.298) وسُجلت أعلى قيمة له (294%) في حين كانت أدنى قيمة لها (208%) مما يدل على كفاءة الإدارة في المصرف التجاري العراقي، في حين كان أقل قيمة لدى المصرف الوطني الاسلامي بوسط حسابي بلغ (000%) وبانحراف معياري (0.000) وكانت أعلى قيمة لها (000%) وأدنى قيمة (000%).

ثانياً. نمو الودائع المصرفية: يعكس الهيكل المالي للمصارف والمؤسسات المالية طريقتها في توفير مصادر مختلفة لأموالها وبصورة عامة ويمكن من خلالها جمع أموالها داخلياً وخارجياً من أجل تجنب الوقوع تحت وطئه المديونية لتكون هذه المصارف والمؤسسات المالية مستدامة في المستقبل.

الجدول (3): نمو الودائع

ت	المصرف	نمو الودائع المصرفية										
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
1	مصرف بغداد	5.574	5.966	3.589	3.160	2.822	3.129	3.205	3.921	1.288	5.966	2.822
2	مصرف الشمال	4.465	3.600	1.459	0.085	0.279	0.245	0.203	1.477	1.823	4.465	0.085
3	مصرف الشرق الأوسط	3.679	1.432	1.327	1.298	1.717	1.084	1.366	1.700	0.893	3.679	1.084
4	مصرف الائتمان العراقي	2.537	1.247	0.648	0.717	0.577	0.649	0.833	1.030	0.701	2.537	0.577
5	مصرف الاستثمار العراقي	1.828	1.027	1.040	0.646	0.688	0.954	0.871	1.008	0.393	1.828	0.646
6	مصرف الاتحاد العراقي	1.627	1.489	1.373	0.735	0.608	0.506	0.616	0.994	0.481	1.627	0.506
7	مصرف اشور الدولي	0.396	0.410	0.483	0.379	0.325	0.709	0.461	0.452	0.125	0.709	0.325
8	المصرف الوطني الاسلامي	1.262	0.971	1.499	0.677	1.037	0.625	0.780	0.979	0.319	1.499	0.625
9	المصرف التجاري العراقي	0.645	0.484	0.362	0.471	0.539	0.538	0.516	0.508	0.085	0.645	0.362
10	المصرف الاهلي العراقي	1.976	1.350	1.070	0.592	0.739	0.759	0.697	1.026	0.493	1.976	0.592

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. نلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول (3) أن أعلى قيمة لنمو الودائع من بين جميع الشركات المدروسة كان لدى مصرف بغداد حيث بلغ الوسط الحسابي (3.921) وانحراف معياري قدره (0.1288) وسُجلت أعلى قيمة له (5.966) في حين كانت أدنى قيمة لها (2.822) مما يدل على كفاءة الإدارة في مصرف بغداد، في حين كان أقل قيمة لدى مصرف آشور الدولي بوسط حسابي بلغ (0.452) وانحراف معياري (0.125) وكانت أعلى قيمة لها (0.709) وأدنى قيمة (0.325).

كما نلاحظ أيضاً من نتائج الجدول (3) أن نمو الودائع بالنسبة للشركات على مستوى السنين فقد سجل مصرف بغداد أعلى قيمة في جميع سنوات البحث، فيما سجل مصرف الشمال العراقي أدنى قيمة في معظم سنوات الدراسة، عدا مصرف آشور الدولي للسنوات 2013 و2014، كذلك المصرف التجاري العراقي لسنة 2015.

يتبين من الجداول أعلاه بأن توفر السيولة وكفاية رأس المال له انعكاس ايجابي على نمو الودائع من خلال قدرة المصارف المبحوثة على الايفاء بالتزاماتها المالية تجاه المودعين وفي الوقت المناسب بسبب ضوابط بازل 3 التي ألزمت تلك المصارف بالاحتفاظ برصيد نقدي محدد (الملائة المالية)، وانخفاض الودائع للمصارف المبحوثة في بعض السنوات يعود الى الاوضاع

الامنية غير المستقرة ما بين اعوام 2017/2014 بسبب دخول عصابات الارهابية الى بعض محافظات البلد مما زاد من عزوف معظم المودعين من ايداع اموالهم في المصارف.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. زايدي مريم، (2017)، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
2. رستم، حمد حسن، دغيم علاء داشي، (2018)، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل (III) على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد 8 العدد 1.
3. سبسي، مصطفى يوسف، (٢٠١١)، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات - دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص"، رسالة ماجستير - غير منشورة، كلية الاقتصاد - جامعة حلب، سوريا
4. اللامي، علي حسين نوري، (2016)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والاربعون.
5. الربيعي، ميثاق طاهر، علي، صباح حميد، (2018)، التوجه الاستراتيجي الاستباقي وأثره على الأداء الاستراتيجي دراسة تطبيقية في وزارة النقل العراقية والشركات التابعة لها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر العدد 2.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Bank for International Settlements, (2012), by Morten L. Bech, Rodney J., Garratt, Bank of Engl, De Nederl, Sche Bank.
2. Saba, et al., License number plate recognition system using entropy-based features selection approach with SVM. IET Image Processing, 2018, 12.
3. Duguma, L., A., Dewi, S., Leimona, B., Catacutan, D. C., Lusiana, B., & Minang, P. A., (2018), SDG synergy between agriculture and forestry in the food, energy, water and income nexus: reinventing agroforestry? Current opinion in environmental sustainability, 2018, 18.